



## واقع صناعة الالبان

### تمهيد

ويعتبر قطاع الالبان من القطاعات الهامة والرئيسية في الاقتصاد الوطني، ويوجد في المملكة علامات تجارية لمنتجات ألبان وألبان محلية أصبحت معروفة ليست فقط على مستوى المملكة ولكن على مستوى الشرق الاوسط والعالم، وتنافس أشهر منتجات الالبان العالمية، إضافة الى ما يساهمه قطاع الالبان في توفير الأمن الغذائي للمملكة من خلال تزويد المستهلك الأردني بعدد كبير من المنتجات وبجودة عالية.

### أولاً: الصادرات والواردات

بنظرة سريعة على صادرات ومستوردات الالبان نجد أن صادرات منتجات الألبان لم ترتقي لمستوى الطموح، فعلى سبيل المثال استوردت المملكة لنهاية شهر تشرين أول الماضي تحت بند (البان ومنتجات صناعة الالبان) ما يزيد عن ١٦٠ مليون دينار، بينما بلغت الصادرات تحت نفس البند حوالي ٢٥ مليون دينار فقط وذلك حسب أرقام دائرة الاحصاءات العامة.

| البان ومنتجات صناعة الالبان / مليون دينار |        |          |
|---|--------|----------|
| السنة                                     | صادرات | مستوردات |
| ٢٠١٨ لنهاية تشرين اول*                    | ٢٥,٧   | ١٦٢,٥    |
| ٢٠١٧                                      | ٢٦,٨   | ١٨٧,٧    |
| ٢٠١٦                                      | ٢٩,١   | ١٧٢,٢    |
| ٢٠١٥                                      | ٣٠,٤   | ٢٠٤,٠    |
| ٢٠١٤                                      | ٣٢,٨   | ٢٢٢,٢    |
| * مقدرة                                   |        |          |
| المصدر: حسب دائرة الاحصاءات العامة        |        |          |

## ثانياً: المبيعات المحلية والمنافسة:

تعاني شركات الالبان المحلية منذ فترة من ارتفاع كلف الانتاج والمنافسة غير العادلة من ما يسمى اقتصاد الظل، حيث أصبح اقتصاد الظل يستحوذ على نسبة ليست بالقليلة من حصة الشركات في السوق المحلي، وخلال التواصل مع شركات الألبان الكبرى حول مبيعات العام الماضي، تبين في المجمل بأن المبيعات أنخفضت بنسبة تتراوح ما بين ١٠% الى ٢٠% في المتوسط وهذا يتمشى مع ما جاء في تقرير مسح نفقات ودخل الاسرة الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة في أحر أصدارين.

ففي عام ٢٠١٤ يشير تقرير مسح نفقات ودخل الاسرة الى أن متوسط انفاق الأسرة على منتجات الاجبان والالبان والبيض بلغ (٣٦٨) دينار سنوياً للأسرة التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠٠٠ دينار.

بينما بلغ متوسط انفاق الأسرة (لم يحدد فئة الدخل) على منتجات الاجبان والالبان والبيض لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ ما مجموعه (٤٤٧) دينار سنوياً مما يشير الى ارتفاع الكلف على الشركات الصناعية وبالتالي على المستهلك الذي زاد نسبة اتفائه على هذه المنتجات ليس لنتيجة زيادة استهلاكه وانما لارتفاع الأسعار وهذا يفسر انخفاض مبيعات شركات الألبان بشكل عام.

## ثالثاً: مدخلات الانتاج:

تمنع المصانع المحلية العاملة في انتاج الحليب ومشتقاته من البان وغيرها من استخدام حليب البودرة في الصناعة وتستخدم الحليب الطازج، ولكن المعامل غير المرخصة والمعروفة باقتصاد الظل ليس عليها رقابة في نوعية الحليب المستخدم في الانتاج، وحسب دائرة الاحصاءات العامة فإن المملكة تستورد سنوياً ما يزيد عن ٤٠٠٠ طن حليب بودرة تحت بنود جمركية مختلفة لأغراض الصناعة، فعلى سبيل المثال بلغت كميات حليب البودرة المستورد كمدخلات انتاج ما مجموعه (٤٣٩٤) طن لعام ٢٠١٧، واذا تم حساب ما يتم اعادة تصديره بعد تعبئته وأغلب هذه الشركات في المنطقة الحرة نرى فرق كبير لا يمكن

ان يكون قد ذهب جميعه لاغراض الصناعة او للاستهلاك المحلي بعد تعبئته في عبوات لا تقل عن ٣ كيلوغرام كما هو مسموح باستيراد الحليب المجفف للأغراض المنزلية والشخصية.

فعلى سبيل المثال بلغت كمية الحليب البودرة المجفف المعاد تصديره حسب دائرة الاحصاءات العامة ما يقارب (٥٣,٦) طن من أصل (٤٣٩٤) طن مستوردة عام ٢٠١٧

| حليب بشكل مسحوق او حبيبات او باشكال صلبه اخر |                       |            |              |                   |
|--|-----------------------|------------|--------------|-------------------|
| السنة  | مستوردات/ مليون دينار | الكمية/ طن | الصادرات/ طن | المعاد تصديره/ طن |
| ٢٠١٨   | -                     | -          | -            | -                 |
| ٢٠١٧   | ٧,٧                   | ٤٣٩٤       | لا يوجد      | ٥٣.٦              |

والأرقام اعلاه تشير الى وجود نسبة من حليب البودرة المستوردة لأغراض الصناعة في مجالات التعبئة والتغليف والحلويات والاييس كريم يتم تسريبها في السوق المحلي وتستخدم من قبل المعامل ضمن اقتصاد الظل لانتاج منتجات ألبان تنافس المصانع المحلية الملتزمة بالمواصفات والمقاييس.

#### رابعاً: الأثر الضريبي:

هناك شبه تشوه ضريبي تعاني منه الشركات العاملة في صناعة الألبان وذلك أن نسبة ضريبة المبيعات على المنتج النهائي من الالبان ومنتجات صناعة الالبان تبلغ (١٠%)، وبنفس الوقت فإن الحليب الخام وهو المدخل الانتاج الرئيسي معفي من الضريبة العامة على المبيعات، وهو يشكل ٩٠% من مدخلات الانتاج لمنتجات الالبان ، وبالتالي أصبح غير معفى ولا يمكن استرداد قيمة الضريبة على الحليب الخام او تخصيصها لانه تحول الى منتج نهائي.

## خامساً: مقترحات وحلول:

بناء على ما تقدم من عرض للواقع الذي تمر به صناعة الالبان لابد من اتخاذ عدد من الإجراءات كآآتي:

- اعادة ضريبة المبيعات على الالبان ومنتجات صناعة الالبان كافة الى نسبة ٤% لكون هذه المنتجات هي سلعة اساسية للمستهلك الأردني بشراحه الاجتماعية المختلفة من جهة، ولانخفاض مبيعات الشركات المحلية من منتجات الألبان من جهة أخرى، حيث أن تخفيض ضريبة المبيعات على منتجات الالبان يعطى الشركات الصناعية فرصة لزيادة الانتاج.

- ايجاد حل عادل لمشكلة التشوه الضريبي الحاصل من اءفاء الحليب الخام وفرض ضريبة مبيعات بنسبة ١٠% على منتجات الالبان النهائية، حيث يقترح اخضاع الحليب لضريبة مبيعات بنسبة الصفر، لكي تستطيع المصانع استرداد ضريبة المبيعات عند بيع المنتجات النهائية.

- تطبيق المواصفة القياسية الأردنية على المنتجات المستوردة كافة لضمان المنافسة العادلة، حيث يلاحظ وجود منتجات ألبان وصناعة الالبان مستوردة من الخارج غير ملتزمة بالمواصفات والقواعد الفنية الأردنية، مما يشكل ضرر ومنافسة غير عادلة للشركات المحلية.

- زيادة الرقابة لضمان عدم تصنيع البان ومنتجاتها في معامل غير مرخصة، ومراقبة حليب البودرة المستورد لضمان عدم تسربه لغير الغاية التي استورد من أجلها.